

## مراجعة الجرائم المالية لشركات المحاسبة والتدقيق والإعسار (مراجعة قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة)



4	الملخص التنفيذي
6	المعلومات الأساسية والدافع وراء المراجعة
7	ملامح القطاع
9	المنهجية
10	النتائج والملاحظات
10	تقييم مخاطر الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال
12	سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب
13	تقييم مخاطر العملاء
14	العناية الواجبة للعملاء
16	مراجعة قوائم الجزاءات
17	تقارير الأنشطة المشبوهة
18	البرامج التدريبية
20	حفظ السجلات
22	الملاحظات النهائية

● نشيد إستعمال النظم الآلية من أجل التأكد من عدم وجود أي عميل ضمن قوائم الجزاءات، ولكن يجب على الشركات التصري والتأكد بعدم وجود المستفيد الحقيقي وأي طرف ذات صلة ضمن تلك القوائم، كما ويجب على جميع الشركات توثيق أسباب النتائج الإيجابية الخاطئة.

● لقد تم وضع برامج تدريبية للموظفين فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال، ولكن ينبغي النظر في اتخاذ تدابير أخرى لفهم مصادر الأموال لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتهاك الجزاءات المحتملة.

● يسرنا ملاحظة أن لدى جميع الشركات أطر عمل مناسبة للإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

يتناول هذا التقرير هذه المسائل بمزيد من التفصيل. وتُنصح الشركات بالنظر في هذا التقرير في ضوء ما تقوم به من ممارسات مع اتخاذ الإجراءات المناسبة عند الاقتضاء تحقيقاً للامتثال. كما أن نتائج التقرير تنطبق على قطاعات أخرى، وبناءً على ذلك، يتم تشجيع الشركات العاملة في القطاعات الأخرى على مراعاة التقرير واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب الاقتضاء.

شُرعت سلطة دبي للخدمات المالية في الربع الثاني من عام 2018 في إجراء مراجعة للأعمال والمهين غير المالية المحددة في قطاع المحاسبة والتدقيق والإعسار (المشار إليه في هذا التقرير بـ«القطاع»). وعلى وجه الخصوص، أجرت السلطة مراجعة لبرامج مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للجزاءات والتي وضعتها الشركات العاملة في هذا القطاع بغرض الحد من مخاطر وقوع الجرائم المالية («المراجعة»). وقد كان لتلك المراجعة كذلك الفضل في حصول السلطة على صورة أوضح للشركات العاملة في هذا القطاع، لتقييم مخاطر الجرائم المالية التي تنطوي عليها تلك الخدمات.

بشكل عام، كشفت المراجعة عن ممارسات سليمة من قبل الشركات، كما حددت المراجعة عدداً من المجالات التي تحتاج إلى تحسين في القطاع فيما يخص مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للجزاءات:

● حيث وجد أن هنالك أنظمة وضوابط أفضل عند قيام الشركات بتقييم مخاطر العملاء، وبشكل عام، هنالك حاجة لأن يكون المنهج القائم على المخاطر ذات صفة رسمية أكثر ليساعد في تحديد عوامل مخاطر مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، والأسباب وراء دعم منهجية التقييم، وتوثيق وتصنيف ضوابط تخفيف المخاطر والمنهجية المعنية.

# المعلومات الأساسية والدافع وراء المراجعة

بالنظر إلى أهمية دور المحاسبين باعتبارهم حراس النظام المالي، عليهم التحلي بالحذر لضمان عدم استخدام الخدمات التي يقدمونها لأي أغراض إجرامية أو ما قد يتصل بها. ومن المفهوم بشكل عام أن مرتكبو الجرائم يلجؤون إلى أساليب أكثر تطوراً وغموضاً لغسل الأموال غير المشروعة وبتزايد معدل لجوئهم إلى مقدمي الخدمات المهنية لذات الغرض، ومنها الخدمات القانونية وخدمات المحاسبة.

هناك جوانب معينة في الوظائف التي يتولاها المحاسبون قد يتم إستغلالها من قبل الأشخاص المنخرطين في الجرائم المالية، من بينها:

- المشورة المالية والضريبية؛
- إنشاء الكيانات المؤسسية أو غير ذلك من الترتيبات القانونية المعقدة؛
- شراء أو بيع العقارات؛
- إجراء المعاملات المالية و/أو تسهيلها؛
- التعرف على المؤسسات المالية.

بناءً على ذلك، يتحتم على المحاسبين والمدققين والمصفيين العاملين في أو من مركز دبي المالي العالمي أن يمثلوا لجميع التشريعات السارية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للجزاءات وأن يثبتوا هذا الامتثال وأن يتحلوا بالحذر لمنع الجرائم المالية داخل شركاتهم ومجال نفوذهم بشكل عام.

تعد سلطة دبي للخدمات المالية الجهة التنظيمية المستقلة للخدمات المالية التي تتم مزاولتها في أو من مركز دبي المالي العالمي. حتى 1 يناير 2019، كانت سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولة عن الإشراف على 491 شركة مرخصة و116 أعمال ومهن غير مالية محددة و16 مدقق مسجل.

تعتبر سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً السلطة المختصة بإدارة التشريعات الاتحادية لمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب في مركز دبي المالي العالمي، مما يعني أنها هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن الإشراف على جميع تشريعات مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والإشراف المباشر على الأشخاص المعنيين بغية الامتثال لهذه التشريعات، بما في ذلك قواعد سلطة دبي للخدمات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

توافقاً مع الأولويات التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية، فقد أجرت سلطة دبي للخدمات المالية مراجعة قائمة على القطاعات لشركات المحاسبة والتدقيق والإعسار المسجلة كأعمال ومهن غير مالية محددة في مركز دبي المالي العالمي في الربع الثاني من عام 2018.

وقد تمثلت الأهداف الرئيسية للمراجعة فيما يلي: (1) تكوين صورة أكثر دقة عن الشركات العاملة في هذا القطاع وطبيعة خدمات المحاسبة والتدقيق والإعسار المقدمة في أو من مركز دبي المالي العالمي؛ (2) وتقييم مخاطر الجرائم المالية التي تُشكلها تلك الشركات بالنظر إلى إجراءات مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب / الجزاءات والعمليات التشغيلية والسياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط التي تطبقها كل شركة من تلك الشركات.

يُعتبر المحاسبون بشكل عام بمثابة حراس النظام المالي، حيث يتولون مهمة تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات لقاعدة متنوعة من العملاء ويضطلعون بدور أساسي في تسهيل سير المعاملات وإجتياز تعقيدات النظام المالي. علاوة على ذلك، ونظراً لطبيعة الخدمات المقدمة، غالباً ما يكون المحاسبين على اطلاع بالأعمال المالية الداخلية لعملائهم.

لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية أن تعاقدات العملاء لمرة واحدة مساوية لتعاقدات العملاء المستمرة، ويُحدّد نوع التعاقد بناءً على طبيعة الخدمة المقدمة. فعلى سبيل المثال، تعتبر خدمات التدريب أو تسجيل ضريبة القيمة المضافة تعاقداً لمرة واحدة، في حين تعتبر خدمات إعداد كشوفات الرواتب وأعمال التدقيق الداخلية تعاقداً مستمراً.

تلاحظ سلطة دبي للخدمات المالية أن معظم العلاقات التجارية التي أبلغت عنها الشركات وصفت بأنها علاقات مباشرة مع العملاء مع التركيز على خدمات التعاقد. كما لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية عدم وجود وسطاء أو أطراف خارجية تعتمد عليها الشركات لإيلاء العناية الواجبة للعملاء نيابة عنهم، كما لا تحتاج الشركات لاستخدام التكنولوجيا المتطورة في تقديم خدمات التعاقد أو تحتاجها بصورة محدودة للغاية. وفقاً لذلك، لا تتضمن هذه الأنواع من الخدمات المقدمة سوى الحد الأدنى من مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب.

تلاحظ سلطة دبي للخدمات المالية قلة عدد الخدمات المقدمة المتعلقة بالمعاملات في هذا القطاع.

**بناءً على ما سبق، تعتقد سلطة دبي للخدمات المالية أن مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب منخفضة في شركات الأعمال والمهّن غير المالية المحددة في قطاع خدمات المحاسبة والتدقيق والإعسار.**

كما في تاريخ المراجعة، جميع الشركات في القطاع مسجلة على أنها أعمال ومهّن غير مالية محددة. وتقع جميع الشركات فعلياً في مركز دبي المالي العالمي وتمتّع بامتداد جغرافي عالمي، بالرغم من تركيز أعمالها بصفة أساسية في دول مجلس التعاون الخليجي.

تأسست الشركات العاملة في هذا القطاع على شكل شركات تضامن و/أو شركات تشكل جزءاً من مجموعة عالمية. وتعمل بعض الشركات في مجال تقديم الخدمات المتكاملة وتتضمن خدمات أخرى، مثل الخدمات القانونية ومزودي خدمات الشركات والمدققين المسجلين.

تشمل الخدمات التي يقدمها القطاع: التدقيق وإعداد كشوفات الرواتب والمحاسبة العامة والمحاسبة الجنائية والدورات التدريبية.

وتدرك سلطة دبي للخدمات المالية أن المخاطر المتأصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب في قطاع المحاسبة الأوسع نطاقاً عادة ما تكون أعلى حيث تتضمن هذه الخدمات تعاملات مع أموال العملاء و/أو إجراء معاملات لصالح العملاء أو نيابة عنهم. ومع ذلك، تلاحظ سلطة دبي للخدمات المالية أن الشركات العاملة في القطاع لا تمارس حالياً سوى الحد الأدنى من الأنشطة التي تنطوي على أموال العملاء ومعاملات متعلقة بالصفقات.

تعتبر ملفات العملاء المتعاملين مع القطاع في مركز دبي المالي العالمي مختلفة وتشمل الأفراد والشركات المرخصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبرى المدرجة كشركات عامة في مركز دبي المالي العالمي والإمارات العربية المتحدة والعالم. أفاد القطاع في البيان السنوي لمكافحة غسل الأموال لعام 2017 بأنه تم تقديم خدمات إلى 578 عميلاً من ضمنهم 5% تقريباً أبلغ أنهم من الأشخاص المنكشفين سياسياً.

اضطلعت سلطة دبي للخدمات المالية بتنفيذ المراجعة في ثلاث مراحل مختلفة:

## المرحلة الأولى

**المراجعة المكتبية:** أُجريت المرحلة الأولى من المراجعة في الربع الثاني من عام 2018. يتألف الجزء الأول من المرحلة الأولى من مراجعة مكتبية لاستجابات كل من الشركات للبيان السنوي لمكافحة غسل الأموال لعام 2017. وجرى تحليل الاستجابات بحثاً عن أي مفارقات وساعدت هذه الإستجابات في إنشاء لمحة على مستوى عالٍ من مكافحة غسل الأموال لكل شركة ونظرة عامة للشركات العاملة في القطاع. وتمثل الجزء الثاني من المرحلة الأولى في طلب وثائق برنامج مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب من كل شركة.



## المرحلة الثانية

**الزيارات الميدانية:** أُجريت المرحلة الثانية من المراجعة في الربعين الثاني والثالث من عام 2018. تم في هذه المرحلة إجراء عمليات مراجعة ميدانية لكل شركة، بما في ذلك إجراء مقابلات مع الموظفين الرئيسيين ومراجعات دقيقة لملفات العملاء.



## المرحلة الثالثة

**نتائج التحليل والإبلاغ:** أُجريت المرحلة الثالثة من المراجعة في الربع الرابع من عام 2018 والربع الأول من عام 2019. تضمنت المرحلة الثالثة تحليل نتائج وملاحظات الزيارات الميدانية وإرسال النتائج إلى كل شركة وإعداد هذا التقرير العام.



## تقييم مخاطر الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال

قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقييم ردود كل شركة والواردة في البيان السنوي لمكافحة غسل الأموال لعام 2017، وأقرت كل شركة بأنها قد قيمت مخاطر أعمالها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب تقييماً كافياً وأن هذا الإقرار معتمد من الإدارة العليا للشركة، وذكرت جميع الشركات أنها راعت ما يلي كحد أدنى: (1) أنواع وأنشطة عملائها؛ و(2) البلدان والمناطق الجغرافية التي تمارس فيها الشركة أعمالها، ولاحظت سلطة دبي للخدمات المالية أن غالبية الشركات قد أحملت تقييمهم مخاطر العمل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال أو حدثتها خلال الاثنا عشر إلى الثمانية عشر شهراً الماضية، وترى سلطة دبي للخدمات المالية أن هذه النتيجة إيجابية حيث أن تقييمات مخاطر العمل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال تعتبر حديثة إلى حدٍ معقول ومعتمدة من الإدارة العليا.

مع ذلك، فقد كشفت المراجعة المكتيية لتقييمات مخاطر العمل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال الخاصة بكل شركة أنه يمكن للقطاع أن يحسن من نوعية تقييمات مخاطر العمل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. وقد تراوحت المسائل المحددة من: (1) عدم قدرة الشركات على مراعاة مخاطر مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ذات الصلة، إلى (2) قيام الشركات بمعالجة بعض المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب على مستوى عالٍ فقط، تم مواصلة النظر في تقييم مخاطر العمل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال لدى كل شركة خلال الزيارات والمقابلات الميدانية التي أجرتها سلطة دبي للخدمات المالية مع الإدارة العليا.

### النهج القائم على المخاطر – قاعدة مكافحة غسل الأموال 4,1

#### يجب على الشخص المعني:

- تقييم ومعالجة مخاطر غسل الأموال بموجب هذه القواعد وذلك بمراجعة المخاطر التي يتعرض لها هذا الشخص نتيجة لطبيعة عمله وعملائه ومنتجاته وخدماته وأي أمور أخرى ذات صلة في سياق غسل الأموال وبعد ذلك اعتماد نهج متناسب لتخفيف هذه المخاطر؛ و
- ضمان، عند إجراء أي تقييم قائم على المخاطر لأغراض الامتثال لمتطلبات هذه القواعد، أن يكون هذا التقييم:
  1. موضوعياً ومتناسباً مع المخاطر؛
  2. قائماً على أسباب منطقية؛
  3. موثقاً بصورة صحيحة؛ و
  4. مراجعاً ومحدثاً على فترات زمنية مناسبة.

## توقعات سلطة دبي للخدمات المالية

- تطبيق منهجية سارية وموثقة بصورة صحيحة تتناول كيفية اضطلاع الشركة بإجراء تقييمات لمخاطر الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال للعملاء الحاليين والمحتملين.
- من المتوقع أن تحدد الشركات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصلة التي تتعرض لها أعمال العميل أو من المحتمل أن تتعرض لها وتقيّمها.
- يجب النظر في نقاط الضعف إزاء غسل الأموال / تمويل الإرهاب.
- يجب على الشركات تقييم احتمالية استخدام جميع نقاط الضعف المحددة في غسل الأموال / تمويل الإرهاب.
- يجب على الشركات ضمان تنفيذ تدابير مناسبة لإدارة المخاطر المحددة وتحديد أي مخاطر جديدة.

## المنهجية

- كخطوة أولى، يجب أن تأخذ المنهجية في عين الاعتبار، وبالحد المناسب، أي نقاط ضعف متعلقة بما يلي:
  - نوع العملاء وأنشطتهم؛
  - الدول والمناطق الجغرافية التي تزاوّل بها أعمالها؛
  - مجموعات المنتجات والخدمات والأنشطة؛
  - قنوات التوزيع وشركاء الأعمال؛
  - مدى تعقيد المعاملات وحجمها؛
  - تطوير منتجات جديدة وممارسات أعمال جديدة، بما في ذلك آليات التسليم والقنوات والشركاء الجدد؛ و
  - استخدام تكنولوجيات جديدة ومتطورة لكل من المنتجات الجديدة والموجودة مسبقاً.

## النهج المتبع في التعامل مع نقاط الضعف

بمجرد تحديد نقاط الضعف، يجب على الشركات النظر في كل نقطة ضعف وتحليل احتمالية استخدام الشركة كسنتار لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن شأن تقييم الاحتمالية السماح للشركة بتطبيق التدابير المناسبة في برنامج مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب بهدف إدارة المخاطر المحددة والحد منها .

## توقعات سلطة دبي للخدمات المالية

يتعين على الشركات ضمان صياغة سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط والحفاظ عليها لردع فرص غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بالمخاطر المحددة من خلال عملية تقييم مخاطر الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، ستساعد تلك السياسات والإجراءات الموظفين في استيعاب متطلبات مكافحة غسل الأموال وستكون نقطة مرجعية رئيسية وذلك في حالة تحديدها للمتطلبات بكل وضوح. وفي الحالات التي لا تستوعب فيها الشركات متطلبات سلطة دبي للخدمات المالية بصورة كاملة، فيتعين عليها طلب التوجيه والتوضيح من سلطة دبي للخدمات المالية.

يجب أن تضمن كل شركة أن أنظمتها وضوابطها تتضمن تقديم تقارير منتظمة إلى الإدارة العليا للشركة حول تشغيل وفعالية إطار عمل مكافحة غسل الأموال. هذه المعلومات ضرورية لمساعدة الإدارة العليا في تحديد وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر غسل الأموال للشركة والتأكد من إجراء تقييمات منتظمة للمخاطر على مدى ملاءمة أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال في الشركة. سيساعد ذلك في ضمان استمرار الشركات في تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة مخاطر غسل الأموال بطريقة شاملة ومتناسبة مع طبيعة أنشطتها وحجمها وتعقيدها.

## سياسات مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب وإجراءاتها

اعتبرت سلطة دبي للخدمات المالية أن مراجعتها للبيانات إيجابية في ظل تأكيد جميع الشركات قيامها بتطبيق سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط سارية لمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب.

كجزء من المراجعة المكتبية، اضطلعت سلطة دبي للخدمات المالية بمراجعة وثائق مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب الأساسية لكل شركة واختبرت عدداً من المكونات بما يشمل: تقييمات مخاطر العملاء؛ وعمليات العناية الواجبة للعملاء؛ وعمليات الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة؛ ومراجعة قوائم الجزاءات. ولاحظت سلطة دبي للخدمات المالية أن سياسات مكافحة غسل الأموال وإجراءاتها لم تكن دائماً مخصصة لعمليات الشركة المعنية. وكان هناك أيضاً عدد من الحالات التي فسرت فيها قواعد مكافحة غسل الأموال التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية بصورة خاطئة.

خلال الزيارات الميدانية للشركة، شعرت سلطة دبي للخدمات المالية بالرضا حول ملاحظتها أن الشركات كانت قادرة على التعيير بشكل صحيح عن التطبيق العملي للمتطلبات المنصوص عليها في قواعد مكافحة غسل الأموال التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية، في معظم الحالات. ومع ذلك، كانت هناك عناصر معينة من برنامج مكافحة غسل الأموال تتطلب المزيد من التوضيح من جانب بعض الشركات وذلك بهدف أن تكون متوافقة تماماً مع قواعد مكافحة غسل الأموال التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية.

## تقييم مخاطر العملاء

اضطلعت سلطة دبي للخدمات المالية خلال الزيارات الميدانية للشركات بتقييم «طلب تقييم مخاطر العملاء» عند إجراء مراجعة لملفات العميل.

حددت سلطة دبي للخدمات المالية المسائل الآتية في تقييم مخاطر العملاء بوجه عام:

- حالات تكون فيها تصنيفات مخاطر العميل شخصية للغاية وغير مدعومة بأدلة، حيث لم تكن هناك منهجية أو إرشادات موثوقة واضحة للشركة المعينة للمساعدة في تصنيف مخاطر العملاء. نتيجة لذلك، كان من الصعب على سلطة دبي للخدمات المالية التأكد من كيفية قيام الشركات بتحديد تصنيفات مخاطر عملائها تصنيفاً مناسباً؛ و
- الحالات التي استمرت فيها بعض الشركات في تطبيق تصنيف «منخفض المخاطر» بشكل شبه آلي لعملائها، خاصةً عندما يكون العميل كياناً خاضعاً لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية.

### توقعات سلطة دبي للخدمات المالية

يجب أن تجري أي شركة تقييمات مخاطر العملاء على كل عميل وعلاقة العمل أو المعاملة أو المنتج المقترح. وسينتج عن هذه العملية التعرف على تصنيف المخاطر الخاص بكل عميل بما يحدد مستوى العناية الواجبة للعميل والذي سيتم تطبيقها على ذلك العميل كما هو محدد في قواعد مكافحة غسل الأموال لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

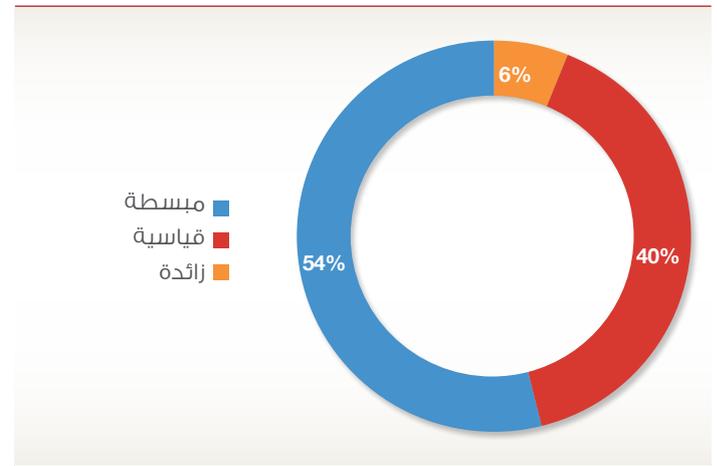
يشير مصطلح العناية الواجبة للعملاء في سياق مكافحة غسل الأموال إلى عملية تحديد هوية أي عميل والتحقق من هذا التحديد ومراقبة مخاطر غسل الأموال وممارسة الأعمال لدى العميل على أساس مستمر. ويجب إبلاء العناية الواجبة للعملاء بعد إجراء تقييم قائم على المخاطر للعميل وعلاقة العمل أو المعاملة أو المنتج المقترح. وتخضع كل شركة للالتزام المستمر بموجب قواعد مكافحة غسل الأموال لدى سلطة دبي للخدمات المالية للتأكد من قيامها بمراجعة تصنيف مخاطر العميل من أجل ضمان بقائه مناسباً في ضوء مخاطر مكافحة غسل الأموال.

تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية أن يتضمن إطار تقييم مخاطر العملاء منهجية واضحة تحتوي على إرشادات حول كل عامل من عوامل مخاطر العملاء والتي تعتبر جزءاً من تقييم مخاطر العملاء.

تدرك سلطة دبي للخدمات المالية أنه من الناحية العملية سيكون هناك غالباً شيء من التداخل بين تقييم مخاطر العملاء وإبلاء العناية الواجبة للعملاء، إلا أن الشركات مطالبة بإجراء تقييم قائم على المخاطر لكل عميل ويجب ألا تطبق الشركة تصنيفاً تلقائياً للمخاطر أو نهجاً واحداً عند تقييم مخاطر العملاء.

كشفت مراجعة سلطة دبي للخدمات المالية للبيانات أن غالبية الشركات، عند تصنيف مخاطر عملائها، نظرت في جميع العوامل ذات الصلة بتقييم مخاطر العملاء. كما لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية استخدام جميع الشركات لنموذج تقييم مخاطر العملاء الذي تم إكماله لكل عميل. ومع ذلك، لم تكن لدى غالبية الشركات منهجية مصاحبة لدعم التقييم.

يوضح الرسم البياني التالي تصنيفات المخاطر التي تخصصها الشركات كجزء من بياناتها.



حددت المرحلة الأولى (المراجعة المكتبية) أن 54% من العملاء في القطاع حصلوا على تقييم منخفض المخاطر، وعلى هذا النحو، أجرت الشركات فقط العناية الواجبة المبسطة على هؤلاء العملاء. المرحلة الثانية: تمكنت بعض الشركات خلال الزيارات الميدانية من توضيح الأساس المنطقي لتقييمها. ومع ذلك كان هناك بعض الشركات الأخرى التي تعذر عليها تبرير السبب في إدراج جميع عملائها تحت تصنيف «منخفض المخاطر» في ضوء الخدمات المقدمة.

## العناية الواجبة للعملاء

كشفت المراجعات التي أجرتها سلطة دبي للخدمات المالية للبيانات أن جميع الشركات كان لديها أنظمة وضوابط مناسبة لإجراء العناية الواجبة الأولية والمستمرة للعملاء.

كشفت المراجعة المكتبية التي أجرتها سلطة دبي للخدمات المالية النتائج الإيجابية التالية:

- إيلاء العناية الواجبة للعملاء خلال مرحلة إنشاء العلاقات مع العملاء؛ كان لدى جميع الشركات سياسات وإجراءات كافية للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإيلاء العناية الواجبة للعملاء. وتم تناول المجالات الرئيسية للعناية الواجبة للعملاء مثل التحقق من هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين والتأكد من عدم وجود أشخاص منكشفون سياسياً والتعرف على مصادر الأموال والثروات.

- العناية الواجبة المستمرة للعملاء؛ كان لدى جميع الشركات سياسات وإجراءات كافية للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإيلاء العناية الواجبة المستمرة للعملاء. وتم تناول المجالات الرئيسية للعناية الواجبة المستمرة للعملاء مثل الحفاظ على وجود معلومات دقيقة وحديثة عن العميل ومراجعة مدى ملاءمة تصنيف المخاطر للعميل.

- الأشخاص المنكشفون سياسياً؛ تستخدم جميع الشركات شكل من أشكال النظم الآلية من أجل التأكد من عدم وجود أشخاص منكشفين سياسياً.

خلال الزيارات الميدانية للشركات، قامت سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً بتقييم النهج الذي اتبعته كل شركة لإيلاء العناية الواجبة الأولية والمستمرة للعملاء عند إجراء مراجعات لملفات العملاء. فيما يتعلق بالعناية الواجبة الأولية؛ لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية أن غالبية الشركات لم تستطع في بعض الحالات تحديد المستفيدين الحقيقيين النهائيين للأشخاص الاعتباريين، مما أدى إلى عدم قدرة هذه الشركات على إثبات قيامها بالتأكد من أن المستفيدين الحقيقيين النهائيين ليسوا أشخاص منكشفين سياسياً وليسوا ضمن قوائم الجزاءات (يرجى الإطلاع على الفقرة أدناه حول «مراجعة قوائم الجزاءات»). كما لم تستطع بعض الشركات الاحتفاظ بالمعلومات المناسبة لإثبات مصادر الأموال والثروات للعملاء ذوي المخاطر العالية. ويعتبر هذا أمر في شدة الخطورة بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية.

تود سلطة دبي للخدمات المالية التأكيد على ما يلي بشأن العناية الواجبة المستمرة للعملاء:

- تعتبر الخدمات المقدمة في هذا القطاع قائمة أساساً على التعاقد (التدقيق والتقييم وإعداد كشوفات الرواتب وغيرها) ولا تتضمن سوى عدد قليل من المعاملات التي تجري لصالح العملاء أو بالنيابة عنهم أو التي يتم فيها التعامل مع أموال العملاء.

- نسبة صغيرة من الشركات قامت بإجراء معاملات لصالح العملاء أو بالنيابة عنهم، حيث كانت القدرات محدودة، على سبيل المثال تقديم خدمات إعداد كشوفات الرواتب.

- الشركات المتبقية التي تجري تعاقدات لم تقوم بمراقبة المعاملات نظراً لأنها لا تقدم أي خدمات متعلقة بالمعاملات للعملاء.

- شعرت سلطة دبي للخدمات المالية بالرضا عندما لاحظت العملاء الذين خضعوا لمراجعة دورية من قبل الشركة، والتي تضمنت مراجعة مدى ملاءمة تصنيف المخاطر بالنسبة لعميل معين.

### توقعات سلطة دبي للخدمات المالية

فيما يتعلق بالمستفيدين الحقيقيين، من المتوقع أن تصد الشركات العملاء وأي مستفيد حقيقي. المستفيدين الحقيقيين هم الأفراد الفعليين [الأفراد الطبيعيين] الذين يمتلكون أو يسيطرون بشكل مباشر أو غير مباشر على الشخص الاعتباري.

فيما يتعلق بالأشخاص المنكشفين سياسياً، من المتوقع أن تكون الشركات قادرة على تحديد وتقييم مخاطر الحالات التي يرتبط فيها الأشخاص المنكشفون سياسياً بالأشخاص الاعتباريين. ويجب اتخاذ تدابير معززة بشأن العناية الواجبة للعملاء في حالات الأشخاص المنكشفين سياسياً المحددة.

فيما يتعلق بمصادر الأموال والثروات؛ يُتَوَقَّع أن تقوم الشركات بتحديد مصادر أموال العملاء وثروتهم والتحقق منها لتحقيق الفهم التام لملف العميل وموارده وأعماله والمخاطر ذات الصلة التي تتعرض لها الشركة.

### فيما يتعلق بالعناية الواجبة المستمرة للعملاء:

- يجب على الشركات التحقق من هوية العميل والتحقق من مخاطر ممارسة الأعمال، غسل الأموال، تمويل الإرهاب والجزاءات لدى العميل ومراقبتها بشكل مستمر. وينطبق ذلك على العميل وأعماله ومعاملاته ومنتجاته. يجب على الشركات مراجعة ملف العميل بشكل دوري والتأكد من إدارة أي مخاطر يمثلها ذلك العميل عبر إيلاء المستوى المناسب من العناية الواجبة، لا سيما بالنسبة للعملاء الذين يمثلون درجة عالية من المخاطر.

- يجب على الشركات التأكد من قيامها بمراجعة تصنيف مخاطر كل عميل لضمان بقاء التصنيف مناسباً في ضوء مخاطر غسل الأموال، تمويل الإرهاب والتعرض للجزاءات.

## مراجعة قوائم الجزاءات

كشفت المراجعة التي أجرتها سلطة دبي للخدمات المالية للبيانات أن جميع الشركات طبقت الأنظمة والضوابط الخاصة برصد القرارات والجزاءات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وحكومة الإمارات العربية المتحدة. كما شعرت سلطة دبي للخدمات المالية بالرضا عندما لاحظت قيام الشركات بإدراج قوائم الجزاءات من مناطق إختصاص أخرى كجزء من سياساتهم لمراجعة التعرض للجزاءات.

كانت المراجعة المكتيية التي أجرتها سلطة دبي للخدمات المالية متسقة مع نتائج البيانات. ولاحظت سلطة دبي للخدمات المالية أن الشركات قد وضعت أنظمة وضوابط وحافظت عليها للتأكد من اطلاعها بشكل صحيح ومستمر على الجزاءات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وحكومة الإمارات العربية المتحدة.

خلال الزيارات الميدانية للشركات، شعرت سلطة دبي للخدمات المالية بالرضا عندما لاحظت أن جميع الشركات تستخدم النظم الآلية من أجل التأكد من عدم وجود أي عميل ضمن قوائم الجزاءات، ولكن يجب على الشركات التحري والتأكد بعدم وجود المستفيد الحقيقي وأي طرف ذات صلة ضمن تلك القوائم. كما ويجب على جميع الشركات توثيق أسباب النتائج الإيجابية الخاطئة.

## توقعات سلطة دبي للخدمات المالية

فيما يتعلق مراجعة قوائم الجزاءات:

- يجب التحري عن جميع العملاء عند الالتحاق وبشكل مستمر.
- يتضمن ذلك: المستفيدين الحقيقيين والمديرين والمراقبين والضامنين والمنتفعين والأمناء والمكلفين والوكلاء بموجب توكيل رسمي.
- يجب مراجعة ملفات العملاء والأعمال والمعاملات التي يجرؤها ومقارنتها مع قوائم جزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأي قوائم جزاءات أخرى ذات صلة من أجل الالتزام بقواعد سلطة دبي للخدمات المالية.

## فيما يتعلق بالنتائج الإيجابية الخاطئة

يجب على الشركات إجراء تحقيق شامل بشأن المطابقات المحتملة وتوثيق نتائج التحقيقات توثيقاً مناسباً كجزء من تقييم مخاطر العملاء وخلال عمليات العناية الواجبة للعملاء. ويتضمن ذلك حالات النتائج الإيجابية الخاطئة وحالات المطابقة الصحيحة.

## تقارير الأنشطة المشبوهة

كشفت المراجعات التي أجرتها سلطة دبي للخدمات المالية للبيانات أن الشركات قد طبقت سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط لرصد الأنشطة أو المعاملات المشبوهة وكشفها. كانت المراجعة المكتبية التي أجرتها سلطة دبي للخدمات المالية متسقة مع نتائج البيانات، فقد قامت جميع الشركات بتنفيذ عمليات الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة بطريقة تلبى متطلبات قواعد مكافحة غسل الأموال لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

خلال الزيارات الميدانية للشركات، قيمت سلطة دبي للخدمات المالية ردود مسؤولي التبليغ عن عمليات غسل الأموال بشأن إجراءات الشركات المعنية المتعلقة بتقارير الأنشطة المشبوهة. وكشف هذا التقييم قدرة مسؤولي التبليغ عن عمليات غسل الأموال على توضيح متطلبات إعداد وتقديم تقارير الأنشطة المشبوهة. ولاحظت سلطة دبي للخدمات المالية وجود نتائج إيجابية أخرى، حيث أن الشركات التي لديها أعداد أكبر من الموظفين تطبق آلية إخطار داخلي رسمي لتبليغ مسؤول التبليغ عن غسل الأموال عن وجود نشاط مشبوه محتمل.

## البرامج التدريبية

لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية من خلال مراجعتها للبيانات أن غالبية الشركات قد نظمت دورات تدريبية دورية حول مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للجزاءات بشكل سنوي أو كل 18 شهراً كحد أدنى. ولاحظت سلطة دبي للخدمات المالية قيام الشركات باعتماد مجموعة متنوعة من أشكال التدريب للموظفين، ومن بينها:

- عروض تقديمية يقدمها مسؤول التبليغ عن غسل الأموال؛
- عروض تقديمية يقدمها مدرب داخلي أو استشاري خارجي؛
- دورات تدريبية قائمة على الحاسوب / التعليم الإلكتروني؛ و
- قيام الموظفين بالتعلم ذاتياً.

تضمنت المراجعة المكتبية التي أجرتها سلطة دبي للخدمات المالية للإطار التدريبي لكل شركة المحتوى التدريبي والسجل التدريبي لمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للجزاءات. لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية أن محتوى التدريب قد اشتمل على المجالات الرئيسية التي تتضمن: قوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال وتقييم مخاطر العملاء والتأكد من عدم وجود أشخاص منكشفين سياسياً والتأكد من عدم وجود أي عميل ضمن قوائم الجزاءات وعمليات العناية الواجبة / العناية الواجبة المعززة للعملاء والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. وشعرت سلطة دبي للخدمات المالية بالرضا عندما لاحظت أن محتوى الدورات التدريبية التي تجريها الشركات تضمنت التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطة دبي للخدمات المالية ودراسات الحالة ذات الصلة.

خلال الزيارات الميدانية للشركات، لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية أن الدورات التدريبية قد قدمت لموظفي الشركات عبر مجموعة متنوعة من الوسائل. وأعربت جميع الشركات عن أهمية تدريب موظفيها على مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب / الامتثال للجزاءات لتحديد الأنشطة المشبوهة ومكافحة الجرائم المالية.

## حفظ السجلات

قيمت سلطة دبي للخدمات المالية، من خلال المراجعة المكتوبة، إطار العمل الذي تنتهجه كل شركة لحفظ السجلات، وأظهرت تلك المراجعة أن جميع الشركات لديها تدابير كافية للوفاء بمتطلبات حفظ السجلات، ومن بينها:

- العناية الواجبة للعملاء سواء كانت أولية أو مستمرة؛
- السجلات الداعمة؛
- تقارير الأنشطة المشبوهة الداخلية؛
- تقارير الأنشطة المشبوهة الخارجية؛
- الاتصالات التي تُجرى مع وحدة الاستعلامات المالية؛
- تقييمات مخاطر الأعمال؛
- تقييمات مخاطر العملاء؛ و
- التدريب.

تم ذكر متطلبات حفظ السجلات لمدة ست سنوات والمحددة في قواعد مكافحة غسل الأموال التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية بشكل صريح في وثائق السياسات الخاصة بكل شركة.

خلال الزيارات التي عُقدت في مقرات الشركات، أبدت الشركات فهماً عاماً لمتطلبات حفظ السجلات وفق قواعد مكافحة غسل الأموال التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية، ومع ذلك، ونتيجة لبعض أوجه القصور في تقديم العناية الواجبة للعملاء المشار إليها في جزء العناية الواجبة للعملاء، لم تتمكن غالبية الشركات من إظهار الالتزام التام بقواعد مكافحة غسل الأموال لدى سلطة دبي للخدمات المالية الخاصة بحفظ السجلات.

## توقعات سلطة دبي للخدمات المالية

فيما يتعلق بمتطلبات حفظ السجلات، يجب على الأشخاص المعنيين حفظ السجلات لمدة ست سنوات على الأقل من تاريخ تقديم الإشعار أو التقرير أو انتهاء علاقة العمل أو إنجاز المعاملة، أيهما أبعد، وذلك وفق متطلبات قواعد مكافحة غسل الأموال في كتيب القواعد لدى سلطة دبي للخدمات المالية. وتشمل السجلات المحفوظة:

- نسخة من جميع الوثائق والمعلومات التي تم الحصول عليها أثناء القيام بالعناية الواجبة الأولية والمستمرة للعملاء؛

- السجلات (التي تتكون من المستندات الأصلية أو نسخ معتمدة) الخاصة بعلاقة العمل مع العملاء، بما في ذلك:

1. مراسلات العمل وغيرها من المعلومات المتعلقة بحساب العميل؛

2. سجلات كافية للمعاملات لتمكين إعادة إنشاء معاملات فردية؛ و

3. النتائج والتحليلات الداخلية المتعلقة بأي معاملة أو عمل، مثل ما إذا كانت المعاملة أو العمل غير عادي أو مشبوه، سواء أدى ذلك إلى تقديم تقرير عن نشاط مشبوه أم لا.

تتشرط سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً أن يقوم جميع الأشخاص المعنيين بتقديم نسخة من السجلات المذكورة أعلاه إلى سلطة دبي للخدمات المالية أو أي هيئة من هيئات إنفاذ القانون عند الطلب. وتتوقع سلطة دبي للخدمات المالية أن تُقدم هذه السجلات في غضون 24 ساعة من الطلب.

تعتبر مكافحة الجريمة المالية، وسوف تظل، أولوية تنظيمية رئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية؛ وبالتالي، سيظل هذا الموضوع مدرج في جدول الأعمال الإشرافي لسلطة دبي للخدمات المالية. وبصفتكم حراساً رئيسيين للنظام المالي، تود سلطة دبي للخدمات المالية أن تذكر الشركات في هذا القطاع بأهمية الدور الذي تؤديه في الكشف عن الجريمة المالية وردعها.

تود سلطة دبي للخدمات المالية أن تتقدم بالشكر إلى جميع الشركات التي ساهمت في المراجعة من خلال تقديم الوثائق المطلوبة و/أو المشاركة في زيارتنا الميدانية.

على الرغم من أن الشركات العاملة في هذا القطاع تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات، إلا أننا رصدنا بعض نقاط الضعف المشتركة في برامج مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب لدى هذه الشركات، لا سيما فيما يخص تقييم مخاطر الأعمال وعمليات العناية الواجبة للعملاء. وتتوقع سلطة دبي للخدمات المالية أن تراعي الشركات النتائج العامة للمراجعة عند تقييم أوجه القصور المحددة في برامجها لمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب ومعالجة أي ثغرات محددة.